الفصل الحادى عشر

دور المؤسسات التربوية فى تربية المواطنة

مقدمة

أولًا: دور الأسرة فى تربية المواطنة.

ثانيًا: دور المدرسة فى تربية المواطنة.

أ ـ دور المعلم فى تربية المواطنة.

ب ـ دور المنهج فى تربية المواطنة.

جـ ـ دور الأنشطة الطلابية تربية المواطنة.

د ـ العلاقة بين الأسرة والمدرسة فى تحقيق أهداف التربية المدنية.

ثالثًا: دور دور الإعلام فى تربية المواطنة.

الفصل الحادى عشر
دور المؤسسات التربوية فى تربية المواطنة

مقدمة

التربية نشاط يحدث فى المجتمع وتعتمد فى أهدافها وطرائقها على طبيعة المجتمع الذى توجد فيه ولما كان لكل مجتمع أهدافه وقيمة التى يسعى أعضاؤها إلى نشرها فإنها يحاولون تبع لمدى وعيهم الاجتماعى أن يعيشوا سويًا بنوع معين من الأسلوب المنتظم ويتضمن ذلك حقيقة أن لكل مجتمع مجموعة من الرسائل لإنماء الأطفال وتربيتهم بحيث ينمى شخصية الطفل ويعده لعضوية المجتمع وأن هذا النمو لا يتم فى الواقع منفصلًا عن الحياة الاجتماعية بل إن النمو يكتسب صفته ويتحدد فى كل مرحلة بالتفاعل الحادث بين الطفل وبيئته الاجتماعية وبالتالى صارت قوة إنتماء الفرد للمجتمع ترتبط بلغته وثقافته وهويته القومية.

ويتفق معظم المربين على أن الهدف الجوهرى للتربية يتمثل فى تربية المواطنة الصالحة أو إيجاد الموطن الصالح ذلك الموطن الفعال فى خدمة نفسه وبيئته المحلية ووطنه ومجتمع الإنسانى الذى ينتمى إليه وإذا كان هذا الإنسان الذى تسعى التربية إلى تنميتهم عضوًا فى المجتمع فهو عضو فى النظام السياسى لهذا المجتمع أيضًا (مواطنة) ومن ثم تصبح تربيته سياسيًا وتنمية متطلبات ذلك العضو من معارف واتجاهات وقيم جزءًا مهمًا من عملية التربية الشاملة.

ويعين هذا التركيز على تحقيق المواطن وإيجاد المواطن الفعال الذى يتعدى دوره النجاح فى دراسته كطالب فى المدرسة أو الجامعة لكى يظهر فيها سليمًا لما يدور من حوله من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية محاولًا معرفة أسبابها ومساهمًا فى وضع حلول لها التربية من أجل المواطنة تواجه عادة بعض الصعوبات ومن أبرزها تباين وتداخل المفاهيم والمصطلحات المتضمنة فى هذا المجال مثل المشاركة السياسية التربية السياسية والتربية الوطنية وهى أشد ارتباطًا تربية المواطنة فترتبط التربية من أجل المواطنة بالمشاركة السياسية فالمواطنة فى حدودها الدنيا تعنى احترام القوانين ولا تعنى الممارسة الفعالة لحقوقهم السياسية وعلى التقيض تعنى المواطنة فى حدودها القصوى الإصرار على تحقيق الديمقراطية وتحقيق العدالة السياسية لا تكون الإن من خلال المشاركة السياسية وغن يلعب دورًا كبيرًا فى تصحيح الخلل الذى يعانية نسق القيم الراهن ولاسيما القيم الإنسانية ويستطيع أن يعمل على إرساء قيم تنموية واتجاهات مجتمعية.

تساعد المنطقة على مواجهة التحدى الذى أفرزته سيادة قيم العمل والإنتاج وتراجع قيم التسامح والسلام وحقوق الإنسان وذلك بما تنقله المدرسة للنشئة من مفاهيم تربوية وأخلاقية واجتماعية وعلوم اساسية مؤهلة لتحصيل أوسع وادق فى المراحل اللاحقة لمرحلة التأسيس العلمى وعملية النقل هذه لا تتم بأساليب موحدة بل تختلف باختلاف شخصية كل معلم لما لهذه الشخصية من أثر فى أسلوب التعليم وفى نفسية التلاميذ فالمعلم يشكل فى نظر التلاميذ نموذجًا سلوكيًا معينًا غالبًا ما سعى لتلاميذ للافتداء به أو تأسيسًا على ذلك.

ومن أجل تطوير تجاربنا التربوية لابد من الإشارة إلى الجهود التربوية والسياسية الكبيرة التى بذلتها منظمة اليونسكو لتجسيد مبادئ السلام والتسامح وحقوق الإنسان وهذا بالطبع من ركائز التربية المدنية لقد أنشأت

منظمة اليونسكو نظمًا فى المدارس المتعاونة التى تسعى إلى بناء تجربه تربوية حية فى بناء مفاهيم السلام والتسامح بين الأطفال الناشئة حيث تتضمن هذه المدرس برنامجًا متكاملًا من أجل غرس قيم السلام والتسامح بين أجيال المتعلمين والدراسين ويوجد اليوم أكثر من ١٣٠٠ مدرسة السلام ٧٤ دولة عضوًا فى منظمة اليونسكو وان تحقيق الديمقراطية فى إطار الحياة الاجتماعية مرثون إلى حد كبير بتحقيق التربية الديمقراطية فى المؤسسات التربوية فالنظام الديمقراطى لا يتقرر باللوائح والقوانين وإنما هو بحاجة ماسة إلى نظام تربوى يسانده ويعاضده.

دور الأسرة فى تربية المواطنة

تعتبر فترة ما قبل المدرسة من أهم الفترات فى تشكيل ملامح شخصية الفرد المستقبلية وتحديد معالم سلوكه الاجتماعى والسياسى لمستقبلى بما يتضمنه ذلك من قيم واتجاهات ومفاهيم ومبادئ وسلوكيات وتعد مرحلة ما قبل المدرسة من أكثر المراحل العمرية تأثيرًا فى نمو الفرد إذ يتشكل فيها الأن ويبدأ الأن الاعلى أو الضمير فى التكوين عبر أساليب التنشئة الوالدية والملاحظة والتقليد وهو ما يسهم فى استدماج النشئ للقيم والاتجاهات السائدة فى ثقافة الأسرة وهو ما يعنى ان أنماط التربية التى يتعرض لها الأفراد فى هذه المرحلة على سلوكهم السياسى والمدنى المستقبلى.

وتؤكد كل الأدلة البحثية أن العلم السياسى للطفل يبدأ قبل التحاقه بالمدرسة للطلاب وأنه يجتاز سرعة تغيير أثناء هذه السنوات ولهذا فإن التربية المدنية للطلاب فى المدرسة لا تحدث على صفحة بيضاء حيث إن الأطفال عادة من ياتون إلى المدرسة وقد تعلموا من بيئتهم الاجتماعية لغة سياسة معينة وشكلًا من أشكال الخطاب وتشربوا ثقافة سياسية محددة قد تتفق أو تختلف مع ما تدعمه المدرسة.

وإذا كانت المدرسة تكاد تنفرد بالتأثير فى النواحى العلمية على الطلاب فإن دور الأسرة فى التنشئة السياسية والاجتماعية للطفل إنها تتعهد لطفل فى مراحل تكوينه الأولى وتضع اللمسات الأولى والباقية على صفحة عقله البيضاء والأسرة إلى جانب ذلك تمثل الوحدة لمرجعية للفرد التى يرتبط بها طوال حياته بروابط وجدانية وثيقة ويعود إليها باستمرار ويستمد منه هويته وكيانه ومكانته الاجتماعية وفى احيان كثيرة مركزه السياسى وأدواره الاجتماعية وإضافة إلى ذلك فإن الأسرة هى أداة التنشئة التى لا دخل المرء فى الاختيار لها ولا يملك إزاءها إلا الرضا والقبول وبذلك تلعب الأسرة دور رئيسيًا فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تغرس فى أبنائها منذ نعومة أظافرهم معانى الوطنية والولاء واحترام السلطة وتحدد لهم هويتهم وتقدم لهم الصورة الأولى للزعيم ونظام الحكم.

ومما يميز الأسرة كذلك أن العلاقات داخلا تتسم بالحميمية والروابط لوجدانية القوية مما يعطيها دورًا أكبر وفرصة أسنح فى أحداث تأثير كبير على الناشئين فى تجاه تبنى الخطاب السياسى والمدنى السائد فى الأسرة.

ونتيجة لذلك فإن الأسرة مؤهلة أكثر من المدرسة للتأثير على قيم واتجاهات الناشئة وإلى جانب ذلك تلعب المحاكاة ولتقليد أو القدرة دورًا كبيرًا فى تبنى القيم والميول والاتجاهات المدنية والسياسية ولاشك فى ان الوالدين وأعضاء الأسرة الأكبر يكونون أول نماذج للأدوار يتعرض لها الأطفال وان الأطفال من خلال التقليد يتوحدون مع السلوكيات والقيم والاتجاهات السائدة فى الأسرة وتؤكد إحدى الدراسات انه يزداد احتمال مشاركة الصغار فى برامج خدمة المجتمع إذا كان تعليم احد الوالدين أو كلاهما جامعيًا أو أعلى وإذا كان احد الكبار داخل الأسرة يشارك فى خدمة المجتمع كما ان الأطفال يميلون إلى التأثير بالسلوك السياسى للأباء كما يميلون إلى تقليد أبنائهم فى أرائهم السياسية وإنتمائاتهم الحزبية.

وفى إطار الأسرة لايطور الناشئ اتجاهاته وميوله فقط بل يطور كذلك كثيرًا من معارفة ومفاهيمه السياسية الأولية المتعلقة بالوطن والسلطة والحقوق والواجبات ومع ذلك يظل أهم ما تؤثر فيه الأسرة هو الاتجاه نحو السياسة والمجتمع من حيث الأهتمام بهما من عدمة فإذا كانت الأسرة فى مناقشاتها وحواراتها تهتم بالسياسة وتتفاعل مع الأحداث الجارية فإن الناشئ بالطبع سوف يكون لديه اتجاه إيجابى نحو السياسة والمشاركة والعكس بالعكس على أن أهم العوامل الأسرية المؤثرة فى الحياة المدنية اللاحقة للناشئ على الاطلاق هو مناخ الأسرة بما فى ذلك شكل العلاقات السائدة فيها السلطة التى تتم ممارستها وطريقة صنع القرار داخل الأسرة فإن المناخ السائد فى الأسرة حينما يكون سلطويًا يقوم على العلاقات الهرمية العمودية حيث ينفرد الأب العائل الحاكم بالحق فى صنع القرار حتى فيم يتعلق بأخص خصوصيات الأطفال والشباب وحين ينعدم التفاوض والحل الجماعى للمشكلات والتعاون فى صنع القرار وتنكر الحرية والاستقلالية عملًا وقولًا، ولا نتوقع إلا أن تقتل روح النقد والإبداع والمبادرة فى نفوس الناشئة، مما يحيلهم بعد ذلك مواطنين سلبيين انسحابيين يفتقدون الإحساس بالفاعلية والمسئولية.

وعلى العكس من ذلك فحينما يسود الأسرة مناخ ديمقراطى وعلاقات أفقية حيث التفاوض والحوار والصنع الجماعى للقرار وصنع أراء الأطفال فى الحسبان، وحيث تتضاءل أحتمالات الإجبار والفرص والإنفراد بصنع القرار يمكن أن نتوقع أن ينتج مواطنين إيجابين يتمتعون بالأحساس بالفاعلية والمسئولية والرغبة فى المبادرة والتأثير ويؤمنون بالقيم والفضائل ويميلون للمشاركة فى كل شئون مجتمعتهم ودعم الديمقراطية.

ولما كانت الأسرة نواة المجتمع المدنى اتجاه الاهتمام إلى التربية المدنية إبتداء منها فهى الركن الأساسى فى بنية المجتمع الإنسانى وإن إنتماء الفرد

لمجتمعة يتم عبر انتمائاه لأسرته التى تشكل الحكمة الاجتماعية التى يترعرع ضمنها الطفل ويدخل المجتمع الأكبر مزودًا بما أكتسب من قيم ومبادئ سلوكية تعكس درجة انتمائه إلى مجتمعه، والتربية المدنية هى التى يمكن أن توفر له نشاة صحيحة تبعده عن الأنحراف والواقع أن التربية المدنية التى يمكن أن تتصورها ضمن الخلية العائلية تتصف بصفتين هما التعليم والتعلم، تعليم الولد وتعلم ولدهم ومصيره وأخلاقه وشخصيته ونفسته.

أن عملية التربية المدنية فى المستوى العائلى تتضمن اتجاهين الأتجاه الأول: علاقة الوالدين بالولد وواجباتهما نحوه، والثانى: علاقة الوالدين فيما بينهم كزوجين ومربين، وما لهذه العلاقة من تأثير مباشر فى تربية ولدهما وتنشئته تنشئة سليمة وفيما أهتم إعلان حقوق الإنسان بحماية الأسرة واكد على حقها فى التمتع بحماية المجتمع والدولة فالأسرة يوصفها حجر الأساس فى بناء الشخصية الإنسانية بحاجة للتوجيه للمحافظة على كيانها الاجتماعى وإضفاء جو من العاطفة والمحبة والتفانى بين أعضائها وبحاجة لإقامة علاقات إنسانية تسودها المحبة بين الوالدين والولد ولتوفير له الإتزان العاطفى والبيئة النفسية الملائمة لنموه الجسمانى والعقلى والعاطفى، وتقول المربية «بينى يردون B-Redon» ان على التربية أن واتجه التحدى وان تعلم على إعداد الصغار لتحمل مسؤولياتهم الكونية والعالمية وتقبل مسؤولية العمل على خلق مجتمع عادل تسوده قيم التسامح وحقوق الإنسان.

وإن إقامة العلاقات الإنسانية بين ذوى الأرحام والأقارب المبنية على الاحترام المتبادل والمحبة والتسامح والتعاضد وإعداء كل ذى حق حقه يشكل نموذجًا للعلاقات الإنسانية العامة أو السلوك الاجتماعى القويم، وكلاهما مطلوب من الفرد كخطوة اولى لأندماجه فى مجتمعه.

وإن الأسرة المصغرة هى المدرسة الأولى للعلاقات الإنسانية العامة

والسلوك الاجتماعى القويم وكلاهما مطلوب من الفرد كخطوة أولى لإندماجه فى مجتمعه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأسرة المصغرة هى المدرسة الأولى للعلاقات الإنسانية التى يتعلم فيها أول دروس الحب والكراهية والعدل والظلم فبقدر ما تبذل هذه المدرسة من جهد فى إقامة العلاقات الإنسانية الجيدة بين أفرادها تكتسب الشخصية الإنسانية خبرة وممارسة فى تعاملها مع الآخرين لذلك يترتب على الوالدين تعلم فن الوالد به وكوظيفة اجتماعية مطالبين بادائها فيؤدى كل منها دوره فيها ومن جهة أخرى تعليم الاولاد القيام بأدوارهم فى الأسرة من خلال ما يطلب منهم من وظائف وخدمات تخرج الولد من أن نيته الفطرية إلى اجتماعية المكتسبة.

وقد أهتم المربون بدور الأسرة التربوى ونبهوا إليه حيث أشار المربى هربرت سبنسر H, Spenger إلى الحاجة إلى التربية الأسرية إذ يرى أن الغرض من التربية هو إعداد الفرد للحياة الكاملة فى مختلف نواحيها وان نواحى هذه الحياة هى التالية مرتبة حسب أهميتها الصحية والمهنية والأسرية والوطنية والثقافية.

وقد حدد إبراهيم ناصر وظائف الأسرة بحيث هى كالتالى:

١ ـ التربية الجسمية والصحية.

٢ ـ التربية الأخلاقية والوجدانية.

٣ ـ التربية العقلية.

٤ ـ التربية الاجتماعية والوطنية والاقتصادية.

٥ ـ التربية الجنسية.

٦ ـ التربية الترويحية.

وهذه الوظائف متكاملة فى أهميتها فى خلق الكائن الاجتماعى المتمدن ويعتبرون الوالدان بمثابة المعلم الأول للطفل والأكثر تأثيرًا به والذين يقومون بتعليم القيم والعادات الوطنية إذ أن الدروس التى تلقى فى البيت حول المشاركة السياسية أو خدمة المجتمع لهذا السبيل فيما يعد التعليم المسئوليات الوطنية ويمكن للأباء مساعدة اطفالهم لمزيد من التعليم حول الواجبات الوطنية من خلال:

١ ـ كونهم الشهود الحقيقى والمثال الاعلى الذى يحتذى به الأبناء عند المشاركة فى العمل السياسى التطوع فى مشاريع خدمة المجتمع.

٢ ـ إبداء الأهتمام بالشئون الوطنية والحكومية من خلال التحادث حول القضايا العامة عند وقت الغذاء أو عند مشاهدة برنامج تليفزيونى أو قراءة موضوع فى الجريدة.

٣ ـ دعوة الأطفال لأداء واجباتهم بإنتظام فى المنزل لتعزيز قيم المساهمة للمصلحة العامة للعائلة.

٤ ـ تشجيع الطفل للمشاركة فى مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيم المنطقة المجاورة للمنزل وإعادة تدوير المواد لصيانة الموارد الطبيعية وإرشاد الأطفال الصغار وربطهم بمشاكل التعلم.

٥ ـ توفير موارد التعلم الوطنية فى الكتب الموجودة فى المنزل والمجلات والصحف والإستعانة بها فى تعليم الأطفال من خلال قراءة العناوين المتعلقة بالقضايا السياسية أو القضايا التى تطرح وجهات نظر أخلاقية مختلفة.

٦ ـ نقل وتعزيز القيم الوطنية من خلال النقاشات والسلوك الذى نعتتدى به وتبنى الأحكام العادلة للحياة العائلية المناسبة.

٧ ـ مراقبة وتعزيز الدروس التى تم تلقيها فى المدرسة حول الواجبات الوطنية داخل المنزل.

تعد الأسرة البيئة الأولى لتنشئة الطفل والمحطة الأولى التى يزود من خلالها الطفل باهم أسس التربية والنواة التى ينبثق منها إصلاح أو أنعواج سلوك وشخصية الطفل، كما تعتبر الأسرة المؤسية الاجتماعية الأولى التى تعنى بالتماسك الاجتماعى لكونها مصدرًا لتكوين الشخصية والإنتماء والهوية الإنسانية والوطنية ومعزز المثل السلوكية والتكيف مع المجتمع من خلال الدور الذى تقوم به فى تربية الناشئة.

وفى دراسة قامت شعلة شكيب ٢٠٠٢ تطرح أهم المجالات التى يتحتم على الأسرة التركيز عليها لتعزيز مقومات المواطنة الصالحة فى أطفالها وهى:

١ ـ حب الوطن والإنتماء له: تجذير الشعور بشرف الإنتماء للوطن والعمل من أجل رقية وتقدمه والحفاظ على مكتسباته والمشاركة الفاعلة فى خطط التنمية.

٢ ـ ربط الطفل بدينه، من خلال التمسك بمبادئ دينه والربط بينه وبين هويته الدينية، ونوعيته بالكون الإسلامى فى ثقافة الوطن باعتباره مكون أساسيًا له.

٣ ـ تعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفهومات الوطنية للطفل وبث الوعى فيه بتاريخ الوطن وإنجازاته.

٤ ـ العمل على إدراك الطفل للرمز السياسى للعلم والنشيد الوطنى واحترام القيادة السياسية.

٥ ـ تعويد الطفل على حب العمل المشترك وحب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات.

٦ ـ حب الوحدة الوطنية وحب كل فئات المجتمع بمختلف إنتماءاتهم والابتعاد عن كل الإفرازات الفئوية والعرقية والطائفية البغيضة مع التأكيد على الفرق بين الاختلاف المذهبى المحمود بين التعصب الطائفى المذموم.

حيث يؤكد جون باتريك Johnpatrck أن الوالدين هم المعلمان الأولان الأكثر تاثيرًا فى القيم والاتجاهات المدنية للأبناء وان الدروس التى يتعلمها الطفل فى المنزل عن المشاركة السياسية وخدمة المجتمع لهذا الطريق فيم بعد لتعلم مسئوليات المواطنة وأن الوالدين يمكن أن يدعم المسئوليات المدنية والمواطنة الديمقراطية عن طريق القيام بالأشياء التالية فى المنزل:

١ ـ ان يظهروا الاهتمام بالشئون المدنية والحكومية من خلال مناقشة ومتابعة الأحداث الجارية.

٢ ـ أن يطلبوا من الأطفال القيام بالأعمال المنزلية والأسرية بما يدعم الإحساس بالخير المشترك والصالح العام والاهتمام به.

٣ ـ أن يشجعوا الأبناء على المشاركة فى أنشطة خدمة المجتمع مثل تنظيف وتجميل المدينة.

٤ ـ أن يوفروا للأطفال مصادر التعلم المدنى فى المنزل مثل الكتب والمجلات والجرائد.

٥ ـ أن ينقلوا ويعززوا القيم المدنية الديمقراطية من خلال المناقشات والسلوك المثالى والقواعد العادلة داخل الأسرة.

٦ ـ ان يراقبوا ويتابعوا دروس المواطنة والتربية المدنية فى المنزل فمن واجب الأسرة تعريف أبنائها بما اطلق عليه سكنر B.F. Skinner خير الحضارة وهو الخبر الذى يدعوا أعضاء الجماعة للعمل إبتغاء صور الحضارة والحفاظ على عظمتها.

وهكذا نصل إلى أن من أو إلى واجبات الأسرة أن نعلم الأطفال المسئولية والمحافظة على البيئة والمواطنة وتعرفهم بحضارة المجتمع وثقافته وبأسس النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الأخلاقى وأن تسهم بتشكيل ذهنية الفرد أى طريقة النظر إلى الأشياء ونموذج التفكير الذى يحكم سيطرته على عقلية والذى يشكل فى المراحل الأولى من حياته، وبالتالى تنمى إمكانية الاستيعاب لدى الفرد من أجل عملية التكيف التى يمارسها غالبًا بصورة عقوبة أو فطرية أو بدائية فى مضمونها وأسلوبها.

وبذلك يركز مجتمع الفلاسفة العامة على الدور الفعال للأسرة باعتبارها خط الدفاع الأول قبل المدرسة ويشددون على أهمية سيادة الروح الديمقراطية وشيوع القيم والفضائل وإقرار الحقوق والمسئوليات داخل الأسرة وإذا كان المجتمع بمناخه وعلاقاته وقيمه واتجاهاته صورة للأسرة فيتمكن القول بأن تعديل المناخ الأسره فى اتجاه المناخ يكون فى الوقت نفسه تغيير الثقافة للمجتمع كله.

ثانيًا: دور المدرسة فى تربية المواطنة

تعد المدرسية وكيل المجتمع المعتمد فى تربية وتنشئة الاجيال وإعدادهم للحياة بالتكيف معها اجتماعيًا وعقلى ووجدانى، ومن ثم يعد دورها التربوى أكثر أهمية من دور غيرها من المؤسسات الأخرى ولاسيما فى مجال تربية المواطنة حيث تعد المعهد الذى يتلقى فيه الطفل أول دروسه التى تندمج بالممارسة العملية وهى الدروس والممارسات العملية التى تكون مواطنًا مشاركًا فى صنع حاضر ومستقبل وطنه مقترح لمشكلاته ومتجاوز الانغلاقة حول مشكلاته الفردية.

والمدرسة هى الأداة والآلة والمكان الذى بواسطته ينتقل الفرد من حياة

التمركز حول الذات إلى حياة التمركز حول الجماعة إنها الوسيلة التى تصبح من خلالها الفرد الإنسانى إنسانًا اجتماعيًا وعضوًا عاملًا وفعالًا فى المجتمع.

وتشكل المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة التى تتولى مسئولية تأهيل الطفل اجتماعيًا إلى جانب تأهيله عمليًا، وقد أوجدا المجتمع هذه المؤسسة لأن الأسرة بمفردها غير قادرة على حمل عبء التأهيل الاجتماعى والعلمى بعد أن يبلغ الطفل سن معينة، إذ لا تملك المؤهلات اللازمة للقيام بهذه المهام ومن وظائفها:

١ ـ تنمية شخصية الطفل فى جميع جوانبها.

٢ ـ نقل التراث الثقافى تدريجيًا بما يتناسب مع نمو الطفل.

٣ ـ الاحتفاظ بالتراث الثقافى والعمل على تسجيل كل جديد وإضافته إليه.

٤ ـ تبسيط التراث الثقافى فالثقافة المكونة عبر العصور معقدة ومتشابكة وهنا يتمثل دور المدرسة فى تبسيط هذا التراث وتلك المعرفة.

٥ ـ تطهير التراث الثقافى من الخرافات والأباطيل والعادات والتقاليد الفاسدة.

٦ ـ إتاحة الفرصة للأفراد للأتصال بالبيئة الأكبر (المجتمع).

٧ ـ العمل على توفير بيئة اجتماعية للفرد أكثر ثباتًا واتزانًا من بيئته الخارجية باعتبار أن المدرسة مجتمع محدد محكوم السياسة محددة ضمن أنظمة وقوانين من الضبط والمواعيد الدقيقة مما يؤثر فى تكوين وتنشئة شخصية الطفل.

ويشير على وطنه إلى الوظيفة الاقتصادية حيث يرى أن المدارس المهنية تقوم بتأهيل اليد العاملة لاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وبالتالى تلعب

دورًا فى زيادة الدخل القومى، وتحقيق النمو الاقتصادى والوظيفة السياسة المتمثلة فى التأكيد على الوحدة القومية للمجتمع وضمان الوحدة السياسية وتكريس الأيديولوجية السائدة والمحافظة على بيئة المجتمع الطبقية وتحقيق الوحدة الثقافية والفكرية.

ويجد بعض الباحثين أن رسالة المدرسة الأساسية هى غرس الصفات الإيجابية فى الشخصية هذه الصفات التى تتضمن مقدمات الصحة النفسية والتى تعد بدورها أهم مقومات الشخصية المتوازنة كما يفصل بعضهم فى وظيفتها الحافزة على الإبتكار والخلق إذ ينبغى على المدرسة أن تنمى ما يسمى بالطبيعة الثالثة للفرد وهى التى تعبر عن نفسها فى نمو ذكاء الفرد ونمو سلوكه على نحو يجعله فريدًا فى ذاته مبدعًا خلاقًا فى ثقافته وبيئته، وقد تعد هذه الوظيفة أعلى وظائف التربية المدرسية مرتبطة وخاصة فى المجتمعات التى تعيش تغيرات جذرية تحتاج من الأفراد خلقًا وإبداعًا وابتكارًا وتجديدًا فى أساليب حياتهم وفى القمى الجديدة وتحقيقها فى علاقاتهم وأنظمتهم.

فالمدرسة هى حلقة مكملة للأسرة تتوالى الطفل عادة بعد الخامسة من عمرة وعلى مدى عشر سنوات على الأقل أى من مرحلة من العمر يكون فيها الطفل فى أقصى حالات التأهب النفسى للتعلم والتقليد والتطبع والأئتلاف مع القيم التى يصادفها فى مرحلة نموه هذه.

ولذلك فإن المدرسة تلعب دورًا حيويًا فى عملية التنشئة السياسية خاصة إنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة وأيضًا تؤثر المدرسة فى انوع الاتجاهات والقيم السياسية التى يؤمن بها الفرد وذلك من خلال علاقة المعلم بالطالب ومن خلال المدرسة والتطبيقات الإدارية.

وهناك عدة موسوعات تجعل للمدرسة دورًا مهمًا فى تربية المواطنة:

١ ـ إنها تمثل بيئة اجتماعية ووسطًا ثقافيًا له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه

التى وضعت للتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير التى هى جزء منه تتفاعل معه وفيه.

٢ ـ إن المقررات الدراسية الزامية يدرسها التلاميذ كافة ولذلك تعد أداة مهمة لتحقيق التواصل الفكرى والتماسك الاجتماعى فى المجتمع.

٣ ـ احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان يومًا دراسيًا أو عامًا دراسيًا بالنسبة لعمر المتعلم فتؤثر فيه وتعدل منه سلوكه إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التى تساعده فى الحياة.

٤ ـ إن المدرسة تعد من المؤسسات التى توظفها السلطة السياسية فى سبيل نشر القيم العليا التى تتبعها لدى الطلاب.

٥ ـ إن المدرسة تبلغ أقصى درجات الفاعلية فى تربية المواطنة إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التعليمية.

كما أكد تقدير اليونسكو للتربية فى القرن ٢١ أن أحد سبل مواجهة تحديات القرن القادم يكمن فى أو بين التعليم ذلك الكنز الكامن فى أعماق كل منا على الدعائم الأربعة التالية:

١ ـ تعلم الفرد ليكون بحيث تنمو شخصيته المتكاملة فى مختلف جوانبه ويصبح قادرًا على التصرف باستقلالية والحكم الصائف على الصور وتحمل المسئولية.

٢ ـ تعلمه المعرفة بحيث يجمع بين ثقافة واسعة بدرجة كافية وأمكانية البحث المعمق فى عدد من المواد وأن يتعمل كيف يتعلم ليتمكن من الاستفادة من الفرص التى تتيحها التربية مدى الحياة.

٣ ـ تعلمه للعمل ليس للحصول على تأهيل مهنى فحسب بلا لاكتساب كفاءة تؤهله لمواجهة مواقف مختلفة كلما عدت الحاجة.

٤ ـ تعلمه للعيش مع الآخرين وذلك بفهمهم وتحقيق مشروعات مشتركة معهم فى ظل احترام التعددية والتفاهم.

وبالإضاف إلى ذلك فإن هناك مبادئ أساسية للنظام التربوى وهى أن التربية تراعى فى كل مراحلها وفى برامجها ومناهجها مقتضيات بث روح المواطنة والحب الوطنى وكذلك إعداد الناشئة لحياة لا مجال فيها لأى شكل من أشكال الفرقة والتميز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعى أو اللون أو الدين.

وتلعب الحياة المدرسية دورًا مهمًا فى نطاق تشكيل السلوك الاجتماعى للمتعلم والتأثير فى موقفه تجاه الآخرين ويستوجب هذا الأمر إرساء مناخ مدرسى يسهم فى بناء شخصية المتعلم بناء متوازنًا عن طريق توفير أفضل الفرص للتحاور وممارسة التعاون مع الإسهام فى أخذ القرار وتحمل المسئولية داخل المدرسة وعليه.

فإن تربية النشئ فى المدرسة على المواطنة والتفاهم والتسامح والسلم وأحترام حقوق الآخر، والوعى بالحقوق والواجبات تستدعى تحمل المعلم عبء ذلك عبر إكسابهم هذه المفاهيم خلال المواد التعليمية وخلال الأنشطة التربوية والثقافية.

وذلك للتأكيد على هذه الأبعاد، مع توجيه سلوكيات الطلبه نحو نبذ العنف والتسامح واحترام الآخرين والإلتزام بالسلوك الحضارى وخاصة فى ظل تأثير أجواء العنف التى تأتى من الإعلام المفتوح والأفلام على المراهقين والطلبة فقد أصبحوا بحاجة إلى تعلم العيش معًا واحترام الآخر وثقافته وخصوصيته حتى يسود الأمن والسلم والحوار المتبادل ويستطيع المعلم عبر العملية التعليمية أن يبنى احترامًا ذاتيًا داخل التلميذ والطالب تجاه الآخر وثقافته وتجاه احترام رأى الآخر دون اللجوء إلى العدوان والعنف.

وتؤثر المدرسة كذلك على الاتجاهات المدنية للطفل حيث تعتبر المدرسة

هى الأسرة الثانية والمساندة للعائلة فى التربية وتستطيع المدارس تعزيز القيم والواجبات الوطنية من خلال النشاطات التالية:

١ ـ معرفة التلاميذ للوطن الصغير بمستوياته المختلفة والكبير (العالم) جغرافيًا وتاريخيًا مع تركيز خاص على الجذور الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للوطن الصغير والكبير بغية التعليم والاعتبار وعدم تكرار الأخطاء لأن من لا يتعلم من التاريخ محكوم عليه بتكرار كما يقول المفكر جورج سانيتانا وبعبارة أخرى تمكن المتعلم من إدراك العلاقة بين الحاضر والماضى لصياغة مستقبل أفضل.

٢ ـ معرفة نظام القيم وتطوره فى المجتمع عموديًا وأفقيًا وإطلاع المتعلم على أنظمة القيم فى الثقافات الأخرى، أما الغاية من ذلك فإبراز وتطوير القيم المشتركة التى يتلقفها ويلتف حوله جميع أبنائه وبناته من مختلف الأصول والمنابت والعقائد وتزداد أهمية هذه الفقرة بمقدار فى المجتمع ـ الوطن ـ القطر ـ العالم ـ من تنوع أو تعددية دينية وثقافية ومن حاجة المواطن إلى معايير السلوك فى التعامل مع بقية المواطنين والناس.

٣ ـ معرفة التلاميذ لواجبات المواطن والتزاماته ومسئولياته وحقوقه وامتيازاته وحرياته.

٤ ـ تمديد الوقت المكرس من قبل جميع الطلبة فى التعليم الوطنى فى جميع مستويات المدرسة.

٥ ـ بث المعلومات حول الواجبات الوطنية فى جميع الدروس ولجميع المراحل والتركيز الخاص فى الدراسات الاجتماعية والـدورات الأدبية.

٦ ـ أن من أهداف النظام التربوى التعليمى هو تكوين المواطن المعتز بوطنه

وعروبته وإسلاميته المتشبث بعقيدته الإسلامى القادرة على تحقيق التوازن بين القيم الروحية والقيم المادية.

٧ـ تقدم المقررات الدراسية للتلاميذ المعارف والمهارات والاتجاهات التى تمكنهم من أن يصبحوا قادرين على القيام بأدوارهم فى المجتمع سواء على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى حيث تساعدهم دراسة تلك المقررات على أن يصبحوا مواطنين ذوى معرفة وتدبر وشعور بالمسئولية وتزودهم بالوعى الكافى بواجباتهم وحقوقهم.

٨ـ تسعى المقررات الدراسية إلى الأرتقاء بمستويات التنمية الروحية الأخلاقية والاجتماعية والثقافية للتلاميذ مما يعطيهم ثقة أكبر بأنفسهم ويجعلهم أكثر شعروًا بالمسئولية سواء دخل الفصل أو خارجه أو بعد التخرج.

٩ـ تشجيع المقررات التلاميذ ليصبحوا قادرين على مد يد المساعدة للأخرين بشكل نافع سواء داخل المدرسة أو الحى أو المجتمع المحلى أو العالم الأوسع، كما إنها تقدم لهم معرفة وفهمًا للنظم الاقتصادية والقيم الديمقراطية كما تشجعهم على احترام الأختلافات القومية والدينية والعرفية وتنمى قدرتهم على دراسة القضايا الخلافية والمشاركة الفعالة والحوار حولها.

ومن هنا ينبغى على التربية فى المدارس التركيز على قيم المواطنة وإفراد مساحة كافية لها بحيث تؤدى إلى:

١ ـ الإلتزام بالقيم السياسية.

٢ ـ احترام التنوع والتعدد فى المجتمع والحقوق الإنسانية.

٣ ـ المساهمة الإيجابية فى الحياة العامة.

٤ ـ إن القانون والنظام ضروريان ليسود الأمن والاستقرار فى المجتمع ويأخذ النمو الثقافى مجراه فيه.

٥ ـ إن الواجبات فى نهاية التحليل أو المطاف إنتاج والحق فى نهاية التحليل أو المطاف استهلاك وإنه لا استهلاك دون إنتاج.

٦ ـ إن يد الله مع الجماعة (العمل الفريقى).

٧ ـ عمل الحكومة للصالح العام والتعامل مع المواطنين على أساس العدل وتكافؤ الفرص والمساواة فى الكرامة الإنسانية وأمام القانون أيضًا.

وحتى لا تكون التربية خبطًا عشوائيًا يجب أن تنعكس أو تنتهى فى أكتساب المتعلم للمهارات الأساسية اللازمة للمواطنة الناجحة ومن ذلك:

١ ـ مهارات التفكير المنطقى والنقدى (الناقد) الإبداعى أو ما يسميه الفيلسوف دى بوتو بمهارات التفكير العمودى.

٢ ـ مهارات التواصل الواضح كلامًا وكتابه.

٣ ـ مهارات الانصات والانصات الناقد والمشاهدة النقادة والقراء والقراءة النقادة وتزداد الحاجة إلى هذه المهارات بزيادة طغيان وسائل الاتصال والإعلام فى المجتمع.

٤ ـ مهارات المشاركة المدنية فى الحياة العامة.

٥ ـ مهارات العضوية فقد تتواتر بالملاحظة والبحوث أن نتاج عمل الفريق أكبر من نتاج مجموع عمل أعضائه لو عملوا منفردين والتربية مدنية بلا نشاطات جماعية هى تبرية خاوية ميتة.

ولا تحقق التربية المدرسية أهدافها دون وضع التلاميذ فى مواقف وأدوار تجعلهم يفهمون ما يتعلمون ويستوعبوه وإلا تحولت إلى معلومات مجردة تحفظ وتنسى.

وقد أكد واثبت أن المدرسة لا بتنى على الأرض وإنما على المعلم وأن أفضل المناهج والكتب المدرسية فى المدرسة التربية المدرسية وغيرها لا يكفى إذا لم يكن المعلم جيدًا لإنها تأخذ فى النهاية شكل المعلم لا شكل المؤلف أو ما يسمى فى أدبيات التربية بالمناهج الخفية أى ما يجرق من تفاعلات بالفعل فى الصف عندما يغلق المعلم عليه وعلى تلاميذ الباب ومثلها الدساتر والقوانين الخطية أو الممارسات اليومية للسلطة تجاه المواطنين فى المكتب والمحفز والمحكمة والشارع.

ويتضح دور المدرسة فى تنمية المواطنة من خلال الأبعاد التالية:

أ ـ دور المعلم فى تربية المواطنة:

يسود إجتماع عام بين التربويين على أن دور لمعلم فى تنمية قيم المواطنة هو الأساس دون غيره من العاملين بالمدرسة وتتعدد أدوار المعلم فى مجال تنمية المواطنة لتشمل عديدًا من المجالات كالتعلم الذاتى والتعاونى.

وفى دراسة قام بها كل من ويلز Wells, Any Stura ٢٠٠٣ إلى دورة فى مجال التعليم التعاونى باعتباره أحد البدائل العملية لتصنيف وتوزيع التلاميذ فى الفصول، حيث يعمل التلاميذ مختلفى القدرات معًا فى مجموعات ويصبح هذا النوع من التعليم بعمل تواصل وتنمية مهارات التفاعل بين أعضاء المجموعات وأحيانًا يتعلم التلاميذ أستراتيجيات التفكير مع بعضهم البعض بصورة فعالة أكثر مما يتعلموه من معلمهم.

وفى دراسة أخرى قام بها عبد العزيزى الغانم على أهمية دور المعلم فى إكساب التلاميذ القيم التى يتمسك بها المعلم ذاته وهى قيم تحمل المسئولية والعدل واحترام آراء الاخرين والمساواة والصدق والأمانة والوعى الاجتماعى والسياسى والثقافى والدينى والإخلاص فى العمل وحسن الخلق والتعاون والنظافة والنظام وكلها تقع ضمن قيم المواطنة.

وفى دراسة قام بها أيضًا عبد المعين هندى ١٩٩٥ بضرورة تدعيم الثقافة الوطنية للطلاب من أجل تنمية الموطنية حتى يمكن إعداد المعلم الذى يدين بالولاء والانتماء لبلده والذى يتشجع بالثقافة الوطنية وتكوين جيل من الوطنين معتزين بالانتماء لبلدهم ومفتخرين بتاريخ وحضارة الوطن.

كما أكد (ديوى) على أهمية دور المعلم فى ممارسة الضبط الاجتماعى دون انتهاك حرية الدارسين التى تعد من أهم قيم المواطنة فضلًا عن دوره كقائد للأنشطة الجماعية من يحقق المشاركة والتعاون وتبادل الرأى واحترامه ومن ثم تحقيق الديمقراطية والمواطنة.

وحتى يتمكن المعلم من أداء المهام السابقة فلابد أن يكون لدى المعلم ثقافة مدنية ومن ثم فقد أوصت دراسة المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى (٢٠٠٤) بتأهيل المعلم مدنيًا من خلال:

١ ـ اختيار المعلم اللهم والواعى اجتماعيًا.

٢ ـ التدريب المستمر للمعلم لتطوير قدراته ورفع كفاءته بما يتضمن تناول القضايا بشكل مبتكر ومشوق.

٣ ـ تقييم المعلم بشكل أكثر سمودًا يتضمن مدى كونه قدوة لتلاميذه ومدى تواصله معهم ومدى حرصه على دعم روح المواطنة بشكل فاعل ومستمر.

وإذا كان المعلم عنصر أساسيًا فى العملية التربوية ككل وفى تحقيق أهداف تربية المواطنة فلابد من شعور جديد لإعداده قبل الخدمة وبعدها وتوسيع الرؤية حول هذا الإعداد من خلال إدارة مقررات فى التربية المدنية وجعلها متطلبًا للتخرج ليس فقط لمعلمى الدراسات الاجتماعية بل أيضًا لمعلمى جميع المواد الدراسية لكى يتماشى ذلك مع الرؤية الجدية والواسعة لتربية

المواطنة والتى تنفذ من خلال مدخل شامل يتضمن المدرسة ككل بجمع أنشطتها موادها الدراسية والخلاصة أن برامج إعداد المعلمين ينبغى أن تقوم بالأتى من أجل إعداد معلم قادر على تحقيق تربية المواطنة.

١ ـ تقديم مقررات فى التربية المدنية وجعلها متطلبًا أساسيًا لكل الطلبة المعلمين بالإضافة إلى إشراكهم فى خبرات مدنية خلال مراحل إعدادهم.

٢ ـ إعداد برامج تدريب مرتبطة بالتربية المدنية وجعلها متطلبًا للمدراء والإداريين وغيرهم من القادة التربويين.

٣ ـ توسيع مدى مقررات التربية المدنية لتشمل العناصر الثلاثة الرئيسية لتربية المواطنة وهى المعرفة والقيم والمهارات.

٤ ـ تعزيز الروابط مع كليات التربية وأقسامها مما يتيح فرصة حقيقية للباحثين فى المجالات المرتبطة بتربية المواطنة مع تعزيز المحتوى المعرفى للطلبة المعلمين.

٥ ـ إعداد الطلبة المعلمين وفق مدخل المادة التخصصية مثل الدراسات الاجتماعية ووفق المدخل الإندماجى بالنسبة لمعلمى المواد الدراسية الأخرى وهنا تبرز أهمية المعلم الديمقراطى الذى يشجع ويحمى التعبير عن الأراء الحرة والجريئة فى جو يوفر الحرية الأكاديمية فى الوقت الذى يطبق فيه القوانين بوضوح وفقًا لمبادئ الحماية المتكاملة واستحقاق المعالجة لكل فرد على حدة فالحرية الحقيقية خاضعة للقوانين والمساواة بين كافة أفراد المجتمع والمقصود هنا المجتمع المدرسى.

كما يخلق المعلم الديمقراطى جوًا يكون فيه الاحترام الكرامة لكل فرد ويؤكد

المعلم الديمقراطى على مهام التعليم التى يختبر بها الطلاب من أجل تحمل المسئولية بالنسبة لإنجازهم للأهداف التربوية وتمثلهم بقيمها ياخذ المعلم الديمقراطى على عاتقه مسئولية تطوير الدروس الممتعة والدروس الاختبارية من أجل الطلاب ويتابع تثقيف نفسه من خلال برنامج القرأة مدى الحياة وبواسطة التدريب المستمر والتخطيط لتعزيز قدرته على تعليم المواطنين وأن حسن نية المعلم والكلمات الحسنة والتى تقال فى مكانها والتشجيع والتقدير العادل للتحصيل وإن كان صارما واحترام التلاميذ فى التعامل من أى سن كانوا يشكل ما يسمى بالمناخ السيكولوجى المرضى فى الصف ويهيئ أجواء إنفعالية إيجابية تساعد على استيعاب المعارف من قبل التلاميذ على نحو أفضل.

ب ـ دور المنهج فى تربية المواطنة:

تلعب المدرسة أدوارها وتقوم بمهامها التربوية والتعليمية من خلال عدة وسائل لعل من أهمها المنهج بما يقدمه للطلاب من معارف ومفاهيم وأشكال فهم وما يغرسه فيهم من قيم وميول واتجاهات وما ينميه ويدعمه لديهم من مهارات وقدرات وسلوكيات والمناهج وظيفية بطبيعتها إذ أنها تعكس ما يرمى إليه المجتمع من وراء تربية ناشئة فهى الوسيلة التى يتخذها المجتمع ويستغلها لبلوغ أهدافه وتحقيق مرامية والمناهج بذلك تتمتع بميزة نسبية على بقية مكونات الموقف التعليمى فغذا كان مناخا لمدرسة أو ثقافتها يمثل انعكاسًا لا إراديًا وجدير بالمناخ وثقافة المجتمع بما فيه من قوة وضع فإن المناهج على خلاف ذلك تمثل انعكاسًا مقصودًا لتطلعات وطموحات المجتمع، إذ يتم اختبارهم وتعميمها بشكل إردى نفعى، وهو ما يضفى على المناهج أهمية خاصة بين مكونات العملية التعليمية.

وإلى جانب ذلك نجد أن المناهج تكتسب مزيد من الأهمية نظر العمق تأثير الكلمة المكتوبة والنص التعليمى فى نفوس النشئ وبخاصة إنهم

يلازمهم فترات طويلة ويطالبون بها فى الامتحانات كما أن الإلمام بها يؤثر على مستقبلهم ككل وأن الكتب المدرسية مازالت لأوسع إنتشار أو تأثير من بين وسائل تشكيل الثقافة السياسية والمدنية والاجتماعية للطلاب لتأكيد تأكثر أهمية المناهج.

وإذا كان للمنهج باعتباره مجموع عناصر البيئة التحتية والقومية لبناء عقل الإنسان ووجدانه من خلال مجموعة أنساق المعرفة والقيم والاتجاهات المنتقاه بوعى التشكيل عقل ووجدان الإنسان أن يقوم بدوره هذا وإذا كان للتربية المدنية من تعد للمواطنة الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية ضمن الضرورى التأكيد على أهمية التزاوج بين المحتوى والأنشطة والممارسات بمعنى أن يسير المناخ المدرسى بقيمة وعلاقاته فى اتجاه المحتوى نفسه بمعافة ومبادئه وأن تدعم الأنشطة كليهما.

وأن هناك مدخلين لتوظيف القضايا والمفاهيم الجديدة فى المناهج مدل المود المفصلة فى مقابل مدخل الدمج والتكامل:

- يقوم المدخل الأول: وهو مدخل المواد المفضلة على تخصيص مواد دراسية جديدة لتدريس القضايا والمفاهيم الجديدة تضاف إلى المنهج الذى يدرسه الطلاب ويخصص لها ساعات دراسية ومعلمون متخصصون وامتحانات ودرجات.
- ويقوم المدخل الثانى: وهو مدخل الدمج والتكامل على تضمين تلك القضايا والمفاهيم فى محتوى المواد الدراسية المقررة على أن يتم ذلك بطريقة منطقية وعقلانية ودونما افتعال وبما لا يخل بأهداف ومحتوى المواد.

وأن هناك دلائل تأخذ بالمدخل الأول فتخصص مادة التربية المدنية بهذا الاسم أو بغيره، كما أن هناك دول تأخذ بالمدخل الثانى وهى أن تكون التربية

المدنية عابرة للتخصصات فتتم من خلال مواد أخرى مثل التاريخ والاقتصاد والأدب والحكومة وهناك دول تجمع بين المدخلين.

وبالإضافة إلى ذلك تعد المناهج الدراسية الأوعية التى تصب فيه القيم والأخلاق اللازمة لتربية المواطن الفعال والتى تنتقل بدورها إلى التلاميذ الدارسين لها وفى دراسة قام بها غيزابيث كلافر Elzabethcleaver ٢٠٠٦ قدمت أربعة أبعاد للمواطنة تقوم المناهج الدراسية بتفعيلها وهى القيم والمهارات والمعلومات والإبداع تتنوع الرؤى حول كيفية تضمين مبادئ المواطنة داخل المناهج الدراسية فتثير دراسة شعبان حامد، نادية حسن ٢٠٠٢ والتى ورط فيها عن تقدير كريك ١٩٩٨ أن المناهج الجديدة فى المدارس الإنجليزية تحتوى على القيم التربوية التى تنمى المواطنة وأن جميع المواد الدراسية يجب أن تهتم بتنمية قيم المواطنة عند التلاميذ وتتفق دراسة تاسنيم إبراهيم Tasneem Ibrahim ٢٠٠٥ مع هذا الاتجاه حيث كان هناك فهم خاطئ حول اقتصار تنمية المواطنة على بعض المواد دون غيرها مثل التربية الوطنية أو الدراسات الاجتماعية ولكن من الثابت أن جميع المواد الدراسية يمكن أن تدعم إكتساب الطلاب للمواطنة إذا ما قدمت المعرفة وظيفية فهى تقدم رؤى وتلقى أضواء حلو قضايا ومشكلاتهم الجماعة وفى إطار توضيح الدور الذى يمكن أن تسهم به المواد الدراسية المختلفة فى تنمية المواطنة يذكر (محمد عطوة ٢٠٠٨) أن لكل مادة دراسية طبيعيتها التى تساعد على التطبيع الاجتماعى للطالب، فالتربية الدينية مجال خطب لتطبيع التلميذ على قيم الأمانة والصدق والأخلاص والتكافل والتراحم وإتقان العمل كما إنها يمكن أن تسهم فى الحد من المشكلات التى يعانى منه المجتمع كالغش والتطرف والإرهاب ومدة اللغة العربية تساعد فى تطبيق التلميذ على أساليب الحوار والمناقشة والتعبير عن الرأى وقبول النقد والقدرة على الإقناع، ومادة التاريخ تساعد على تطبيع التلميذ على قيم الشجاعة والانتماء والوطنية.

وهناك إتجاه أخر يدعوا إلى تنمية المواطنة من خلال منهج متخصص لها مثل بقية المواد الدراسية الأخرى، ويؤيد هذا الاتجاه جون بوتير John Potter ٢٠٠١ الذى يرى أن تكون المواطنة مادة تعليمية ذات منهج كحق من حقوقها ولكنها فريدة ومختلفة عن المواد الأخرى فى ثلاثة أشياء وهى كالتالى:

١ ـ مدة متصلة بالمواد الأخرى حيث إن المداس يتم تشجعيها كى ترتبط مادة المواطنة بالمواد الأخرى عبر المنهج الكلى.

٢ ـ طريقة للحياة فالمواطنة التعليمية ليست مدة بقدر ما هى طريقة للحياة فالمواطنة يجب أن تستمد من الأخلاق ومن الحياة داخل المدرسة.

٣ ـ مادة مشاركة فالمواطنة تتطلب شبابًا لكى يتعلموا من خلال المشاركة والخبرة الحقيقية حيث إن هذه الأبعاد تمثل دائرة تبادلية.

جـ ـ دور الأنشطة الطلابية فى تربة المواطنة:

يهدف النشاط المدرسى إلى توفير النمو المتكامل لشخصية التلاميذ ودعم القيم الروحية الدينية والسلوك والخلق الاجتماعى وتكوين الاتجاهات أو القيم المرغوبة وتكوين علاقات سوية بين أفراد المجتمع المدرسى.

كما تظهر أهمية النشاط المدرسى من خلال الأهداف القيم الديمقراطية المرتبطة بالمواطنة والتى تحقق من خلال ممارسة هذه الأنشطة والتى تتمثل فى:

١ ـ غرس القيم الاجتماعية كالعمل والصدق ومراعاة أدب السلوك والقواعد والقوانين ليتكيفوا مع المجتمع.

٢ ـ تنمية القدرة على الإدارة الذاتية والجماعية وحرية الرأى واحترام الرأى المعارض وأراء الأغلبية وتحمل المسئولية والتعاون والتمسك بالحقوق والواجبات.

٣ـ تحقيق الحرية وروح الزمالة والمشاركة والانتماء والشعور بالأمن والصداقة والولاء وتعزيز قيم الديمقراطية والتسامح وحرية العقيدة.

وقد أكدت دراسة كيورون لين Ceron Lion ٢٠٠٣ على سبيل أكتساب المواطنة وتنمية قيمها من خلال الأنشطة الطلابية كالتالى:

١ ـ التخيل وعدم رخص قيم المواطنة.

٢ ـ الاستيعاب والفهم ومعرفة القيم وأهميتها.

٣ ـ المشاركة فى أنشطة مدنية تطوعية.

٤ ـ تحمل المسئولية خلال ممارسة النشاط.

٥ ـ الاعتزاز والتمسك بالقيم المدنية باعتبارها ألية لأشاعة منح المواطنة فى المجتمع المدرسى.

وتعدد مجالات الأنشطة الطلابية داخل المدرسة مما يجعلها وسيلة فعالة فى تنمية قيم المواطنة لدى الطلاب ومن هذه المجالات.

أ ـ الصحافة المدرسية:

يتعلم الطلاب من خلالها التعبير عن الرأى واتجاهات وقيم الديمقراطية كالمشاركة السياسية واحترام الرأى والرأى الآخر.

ب ـ الشرطة المدرسية:

من خلالها يتعلم الطلاب ويتدربون على احترام القواعد والنظام والقانون.

جـ ـ الأنشطة الرياضية:

تؤدى إلى إكساب الطلاب اتجاهات نحو التعاون والصب واحترام قدرات الآخرين وهذه الاتجاهات تؤدى إلى إعداد شخصية تتسم بسمات قيادية.

د ـ الاتحادات الطلابية:

وهى تعلم على تنمية الوعى السياسى لدى الطلاب.

ويتضح من ذلك أن، الأنشطة تسهم حقًا فى بناء الشخصية الوطنية للطلاب بشرط أن تراعى المدرسة مراحل نمو التلميذ وميوله وحاجاته وأن يترك للتلاميذ الحرية فى اختيار النشاط الملائم لهم.

العلاقة بين الأسرة والمدرسة فى تحقيق أهداف التربية المدنية

لاشك بأن التربية فعل لا يقتصر على المؤسسات المدرسية بل يتعداها إلى المؤسسات المجتمع الأخرى الأسرة وسائل الإعلام والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة، كما أننا نؤمن بأن التربية ليست منظومة مستقلة عن منظومات الحياة الاجتماعية المختلفة ولكن هذه النظرة الشمولية التربية لا تلغى الدور الرئيسى لها فى زيادة الحراك الاجتماعى نحو التطوير كعنصر فاعل ومبادرة فى تطوير جوانب الحياة كافة ونحن لا ندعو لتعاليم مدرسية تقليد به تلقن وتنسى وإنما هى منهج متكامل تشارك فى تحقيقه وتنفيذه مؤسسات المجتمع كافة ويناط بالاسرة الدور الأساسى فى غرس منظومة قيم التربية المدنية، بأفعال سلوكية إجرائية تتم تنشئة الأطفال عليها فى سن مبكرة، وتعزز المدرسة هذه القيم، إن التواصل والتنسيق بين الأسرة والمدرسة أصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف التربوية بشكلها الصحيح والفاعل حيث يكن للمدرسة أن تسهم فى تعزيز هذه القيم من خلال مشاركة طلبه المدارس بعض الأنشطة الرمزية مثل مساعدة شرطة المرور فى يوم المرور والمساهمة مع البلديات فى يوم النظافة وكذلك فى الأعياد الوطنية والقومية وتنظيم لجان النظافة فى الصفوف، ولجان التنظيم فى المدرسة وأنشطة إجرائية أخرى كل هذه دروس عملية تعزز سلوك التربية المدنية بشكل فعلى وعملى، أن التكامل والتفاعل

بين الأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى هى من الشروط الضرورية لتحقيق أهداف التربية المدنية وذلك بدينامية تفاعل تتبادل فيه التأثير والتأثر فى اتساق وتناغم وتكامل.

فالقيم التى تتم تنشئة الأطفال عليها فى سن مبكرة تكون أكثر ثباتًا وتشكل معيار سلوك الفرد فى مستقبل حياته أن غرس قيم احترام الممتلكات العامة كما أن الحفاظ على الحدائق العامة بالمرتبة ذاتها التى تهتم ونعتنى بحديقة المنزل والاهتمام بنظافة الشارع وكأنه فناء للمنزل والنظر إلى أثاث المدرسة بمرتبة الأثاث المنزلى، هذه القيم التى قد تبدو رمزية إلا أنها فى الحقيقة تعزز بشكل عمل احترام الممتكلات العامة والمواطنة الصالحة والقيم الجمالية والحضارية وتشكل قاعدة للتعليم لمدرسى اللاصق فى هذا المجال.

كما أنها تغرس مفاهيم الأمانة والإخلاص للوطن بحيث لا يفكر الفرد العبث بمقدراته فى أى مستوى من المستويات، ولاسيما عندما تسهم المدرسة فى تعزيز هذه القيم، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع الأخرى بكافة أنواعها، حيث يتشكل عرف اجتماعى يشتمل جملة هذه المبادئ والقيم يضاف إلى نسق الأعراف الأجتماعية التى يصعب فرقها، لأن العقوبة الاجتماعية مباشرة كما أن التعزيز الاجتماعى للسلوك المتفق مع تقاليده مبشرة أيضًا وبذلك يكون أكثر فاعلية فى تقويم سلوك الأفراد وتصحيحه.

والأهم من ذلك عندما ننجح فى تكوين الضمير الاجتماعى والرقابة الذاتية لدى الفرد، فى الأصول إلى مرحلة تمثل هذه القيم من قبل الفرد وشعوره بالمسئولية عنها، وهذا إلا يتم بجهد مؤسة اجتماعية أو تربوية واحد بى يتضافر كافة ذات الصلة وفق أهداف محددة وواضحة ووفق توزيع منظم للأدوار والمراحل والإجراءات التى تكرس هذه القيم، وعلى رأس هذه المؤسسات تقف الأسرة والمدرسة ولا سيما أن العلاقات والسلوكيات التى تدور داخل

الأسرة وداخل جدران المدرسة من سيادة القيم الحوار والديمقراطية والنظافة والحفاظ على البيئة والقيم الوطنية ومجموعة المفاهيم المرتبطة بالتربية المدنية تشكل أول الدروس وأهمها فى التربية المدنية وتقدم أكثر فاعلية إذا أدركت المدرسة الفروق فى الثقافات المرجعية لما تبادلها من الأطفال وتباين المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال، وذلك بأن تسهم بفاعلية فى عملية التعويض عن النقض فى الدور الأسرى فيما يخص هذه الجوانب لدى بعض الأطفال وكذلك فى التواصل مع الأسر من خلال النظرة إلى المدرسة على أنها مركز إشعاع حضارى فى البيئة المحلية ولا يقتصر دورها على لاعمل التربوى داخل المدرسة.

ثالثًا: دور الإعلام فى تربية المواطنة

من وسائط التربية المدنية التى تمارس تربية يفترض إنها مقصودة أو موجهة المؤسسة التعليمية والدينية والإعلامية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية وتعتبر وسائل الإعلام من أقوى وسائط التنشئة السياسية والمدنية وذلك لكونها تؤثر على عالم الكبار والصغار على السواء وتصاحب الفرد بداية من سنته الثالثة فى الحياة تقريبًا وحتى نهاية العمر.

وذلك على العكس من مؤسسات التنشئة الأخرى التى يتعاظم دورها فى مرحلة عمرية معينة دون غيرها كالأسرة التى يتعاظم دوره فى مرحلة الإعالة والمدرسة التى تتسلم الطفل بداية من عامة السادس والحزب الذى يجذب الفرد بداية من مرحلة الشباب إن وسائل ليشمل التربية والتثقيف والتوجيه والتوعية إضافة إلى دورها الإجبارى، وهى لذلك تسهم فى صياغة الإنسان منذ نعومة أظافره، فتطور معارفة وتشكل مفاهيمه وتنمى فهمه وتكون اتجاهاته وميوله.

ولذلك تلعب وسائل الإعلام دورًا كبيرًا فى زيادة لوعى السياسى للمواطنين بمن فيهم الصغار وتزيد من تفاعلهم مع الحياة السياسية، والأهم من ذلك إنها يمكن أن تسهم ليس فقط فى تكوين الاتجاهات ولكن أيضًا فلا تغييرها وتعديلها، ويمكن بذلك أن تصلح ما تفسده المؤسسات المرئية الأخرى لما تتمع به من سعة الإنتشار وتفان التأثير، وتقديرًا للدور الرائد للمؤسسة الإعلامية بين وسائط التربية المدنية.

ويؤكد برنارد كريك Krick أن المسؤولية الأولى عن تزيد الصغار بالمعرفة السياسية والمفاهيم والمبادئ والقيم المدنية التى من الضخامة بحيث يصعب على المدرسة الإضطلاع بها، تقع على عاتق وسائل الإعلام فى حين يكون دور المدرسة هو معالجة هذه المعرفة ومساعدة الأطفال على تكوين أراء واتجاهات خاصة بهم وتمثل المؤسسة الإعلامية مكونًا هامًا فى هذا الجهاز الايديولوجى فتستخدمها الدولة فى الترويج لفلسفتها وبث المعارف والمبادئ والقيم والاتجاهات الكفيلة بالحفاظ على بقائها ودعم جهودها وشرعيتها ويخطئ من يظن أن الأفراد يتمتعون بقدر ولو ضئيل من الحرية والاختيار فى مقابل ما تبثه المؤسسة الإعلامية فهذه المؤسسة عبر أجهزتها المختلفة من تليفزيون وإذاعة وصحف ومجلات تحاصر مراتبها أو بالأخرى رعايتها، حصارًا لا فكاك منه وتفرض عليهم بشكل لم يترك لهم مجالًا للتقرير والاختبار، ومم تجدر ملاحظته أن المؤسسة الإعلامية مثل غيرها من المؤسسات المربية، لا تقوم فحسب بتطبيع المجتمع وفقًا للايديولوجية التى تتبناها.

وبالنسبة للدور الإخبارى لوسائل الإعلام ضمن الضرورى التأكيد على أن تقوم هذه الوسائل بعرض كل ما يتاح لها من أخبار بحيادية وعقلانية ودون محاولة لغرس الوصاية على عقول المتلقين باختيار ما يصلح للعرض عليهم فالصحافة بما هى تعبر عن حرية الرأى والتعبير يجب أن تنشر كل الأراء وتدعم

الوعى والمشاركة السياسية وتلعب الصحافة الحزبية، على وجه الخصوص دورًا فى عرض تصورات بديلة للحياة السياسية والعمل العام وتنبيه المواطنين لأى خرق الدستور والقانون من جانب الدولة ومؤسساتها ومسئولياتها.

والتليفزيون من وسائل الإعلام الأخرى دورًا أكبر فى التربية المدنية من خلال برامج خاصة معدة بشكل جيد لتعليم الكبار والصغار حول اساسيات المواطنة الديمقراطية ومبادئ الدستور والحقوق والمسئوليات ويمكن لها كذلك أن تقدم برامج تسهم فى تحسين التربية المدنية فى المؤسسات المربية المختلفة متزيد من وعى الوالدين بحقيقة دورهما وشكل العلاقة التى يجب أن تسود فى الأسرة وتطور فهم المعلمين لأهداف العلمية التربوية وتعمل على تفتيح وتحسين ثقافة ومناخ الشارع وتقدم للجميع بدائل جديدة أفضل للعلاقات والمناخ والثقافة التى يجب أن تنظم المدرسة والأسرة والمجتمع.

وهناك وسيلة اتصال وتعلم أخرى جديدة على قدر كبير من الأهمية وهى الانترنت وتكنولوجيا توصيل المعلومات الحديثة التى تسهل ليس فقط ارتياء الإنسان لقيم ونماذج بديلة وأبعاد كثيرة للمواطنة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون ولكنهما تسهم أيضًا فى عولمة بعض القضايا، وتمكن المواطنين الفرديين من متابعة الشئون العالمية والتأثير فى القضايا والشئون المحلية والقومية والعالمية والاتصال بأفراد ينتمون الثقافات أخرى والمعرفة عن النظم السياسية البديلة المعمول بها فى دول العالم الأخرى.

إن استخدام الإنترنت وتكنولوجيا توصيل المعلومات لم تعد مقصورة على الاستخدام الفردى ودعم نظام التعليم العادى فقط، بل أخذت تحل كلية محل التعليم التقليدى، إذ ظهرت المدرسة الاعتبارية (الافتراضية والتخيلية) التى تكسر حواجز الزمان والمكان بعيدًا عن المبنى التقليدى والمعلمين الوطنيين والزملاء المباشرين إذ يكون المعلمون فى دول بعيدة عن المتعلمين ويمكن أن

يحدث التعليم بشكل متزامن أو غير متزامن، ويمكن للطلاب الذين تفصلهم مسافات شاسعة أن يتنافسوا ويشتركوا فى المشروعات والابحاث ويتأكد أن المؤسسة الإعلامية إذا ما توفرت النية والرغبة السياسية الخالصة والحقيقية يمكن استخدامها وتوظيفها ليس فقط فى التنشئة السياسية والمدنية للصغار والبالغين.

وإنما فى تطوير وتحسين الثقافة السياسية والمدنية للمؤسسات المربية الأخرى فيمكن أن تسهم فى تطوير ثقافة الأسرة وجيل الكبار فيها، وتحسين ثقافة المدرسة وجيل الكبار فيها من معلمين ومديرين ويمكن عوضًا عن ذلك استثمار هذه المؤسسة واسعة الإنتشار وعميقة التأثير فى تطوير وتنمية ثقافة المجتمع ككل فى اتجاه مزيد من المشاركة السياسية والمدنية وفى اتجاه دعم وتنمية المواطنة الديمقراطية الواعية والفعالة والمسئولة والأخلاقية.